

HYBRID TRIBUNALS: CORE ELEMENTS

المحاكم المختلطة:

العناصر الأساسية

مذكرة قانونية

إعداد:

القانون الدولي العام ومجموعة السياسة

يونيو 2013

ملخص تنفيذي

إن الغرض من هذه المذكرة هو التعرف على العناصر الأساسية لاستخدام المحاكم المختلطة لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. وسيؤثر تكوين المحكمة المختلطة بالظروف الواقعية المعينة للصراع المصممة من أجل تناولها. وتشمل العوامل المحددة عددا من المتهمين الذين ستنم محاكمتهم، ودرجاتهم المعنية باللوم، والحاجة المدركة للاستئلال عن مؤسسات قضائية عادية، وسمعة وخبرة وسلطة القضاء الأهلي.

تمثل المحاكم المختلطة العديد من الخصائص المميزة التي تميزها عن المحاكم المحلية الخالصة أو الدولية الخالصة. فتستطيع المحاكم المختلطة استخدام كل من المصادر المحلية والدولية للقانون، ومن ثم المرونة لدمج عناصر القانون الجنائي الحالي مع تناول المخالفات الخطيرة للقانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان. ويجوز للمحاكم المختلطة أيضًا استخدام أفراد محليين ودوليين من أجل كسب الشرعية مع المحافظة على علاقة مادية للحالة المتأثرة. وعلاوة على هذا، فيمكن لفريق مختلط أن يدعم بناء القدرة في القضاء المحلي من خلال دمج المعرفة والخبرة من الأفراد الدوليين. وأخيرا، يمكن أن تقع المحاكم المختلطة بالقرب من الدولة المتأثرة أو فيها مما يتيح وصول الفئة المتأثرة إلى إجراءات التقاضي والمشاركة في عملية العدالة الانتقالية الأكبر والمساعدة في منع العودة إلى العنف.

ولا يوجد نموذج موحد لتأسيس المحكمة المختلطة. وتعكس ممارسة الدولة أن حكومة ما بعد الصراع تستطيع إنشاء محكمة مختلطة بوحدة من أربع طرق: (1) تحت إدارة الأمم المتحدة، (2) من خلال اتفاقية ثنائية، (3) كمحكمة محلية ذات عناصر دولية، (4) من خلال قرار مجلس الأمن

قد تفكر الدولة في عدد من العوامل الأخرى في تأسيس محكمة مختلطة. والحماية التي تضمن الحق في محاكمة عادلة للمتهم، بما في ذلك عملية الاستئناف الواضحة، قد تضيف إلى الشرعية الفعلية والمتصورة لإجراءات التقاضي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تواجه الدول أسئلة عما إذا كانت تخفف أو تمنع لوم الجنود الأطفال وكيفية ذلك. وأخيرا، يجوز للدول أن تشترط التعاون بين المحكمة وآليات العدالة الانتقالية الأخرى. وفي حين أن ذلك التنسيق قد يحسن من الدليل المتاح في المحاكمة، فيجوز أيضا لها أن تمنع المعتدين من المشاركة في عمليات التسوية بصدق خوفا من أن تصريحاتهم سيتم استخدامها ضدهم لاحقاً.

جدول المحتويات

1	بيان الغرض
1	مقدمة
2	خصائص المحاكم المختلطة
2	التمويل
3	المرونة
3	شرعية ما بعد الصراع
4	بناء القدرات
4	الوصول إلى الضحايا والسكان المحليين
6	تجنب العودة إلى الصراع
6	تأسيس المحاكم المختلطة
7	محاكم مختلطة تم إنشاؤها تحت إدارات الأمم المتحدة
8	محاكم مختلطة تم إنشاؤها من خلال اتفاقيات ثنائية
	محاكم مختلطة تم إنشاؤها كمحاكم محلية ذات عناصر دولية 10
11	محاكم مختلطة تم إنشاؤها من خلال قرار مجلس الأمن
12	الهيكل والتكوين
12	الهيكل الإداري
13	القضاة
15	ممثلو الضحايا والشهود
17	موظفون دوليون آخرون
18	الاختصاص القضائي

20	القانون الساري
21	اعتبارات مهمة للمحاكم المختلطة
22	حقوق المتهم
22	عوامل تخفيف المسؤولية عن المقاتلين الأطفال
23	عملية الاستئناف
24	حالات العفو العام
25	التنسيق مع آليات أخرى للعدالة الانتقالية
25	لجان تقصي الحقائق والمصالحة
27	مبادرات التوثيق
28	برامج التعويضات
29	الخاتمة

المحاكم المختلطة: العناصر الأساسية

بيان الهدف

إن الهدف من هذه المذكرة هو تحديد العناصر الأساسية لاستخدام المحاكم المختلطة من أجل محاكمة المسؤولين عن المخالفات الخطيرة للقانون الدولي.

مقدمة

إن التحقيقات مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الآدمي هي عنصر أساسي لعملية العدالة الانتقالية الشاملة في الدول التي تنشأ عن الصراعات. ومن خلال مواجهة نظام قضائي تم تجريده من قدرته وسلطته بعد صراع مطول، قد تحتاج الدول إلى مساعدة دولية للتحقيق في الجرائم والبدء في الإجراءات القضائية ضد مرتكبي الانتهاكات الفظيعة المزعومة للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي للإنسان. وقد نشأت المحاكم المختلطة، بداية من أواخر التسعينات وأوائل الألفية، كحل للعدالة الانتقالية في مواقف ما بعد الصراع عندما لا تكون هناك قدرة محلية كافية للتعامل مع الجرائم الوحشية الكبيرة. وحتى الآن، فقد تم إنشاء كافة المحاكم المختلطة من أجل تناول الصراع المسلح أو أحداث العنف الهائلة.

وبينما توجد نخبة من الوسائل لتأسيس المحاكم المختلطة، فيمكن تحديد بعض العناصر المشتركة. وبينما قد تكون إجراءاتها ووظائفها متشابهة في بعض الجوانب، إلا أن المحاكم المختلطة ليس لها متطلبات إلزامية أو نموذج أساسي محدد. ومع هذا، فهناك عدة عوامل مشتركة في جميع المحاكم المختلطة، بما في ذلك (1) تطبيق كل من القانون المحلي والدولي، (2) الجمع بين الأفراد والقضاة المحليين والدوليين، (3) استخدام محامين محليين ودوليين، (4) المشاركة الدولية الرسمية. وتقع المحاكم المختلطة في الدولة المتأثرة بالصراع أو بالقرب منها.

وتشمل المحاكم المختلطة المؤسسة سابقاً هيئات محلفين خاصة للجرائم الخطيرة في محكمة المقاطعة لمدينة ديلي في تيمور الشرقية، هيئات "التشريع 64" في محاكم كوسوفو، والمحكمة الخاصة في سيراليون، والدوائر غير العادية في محاكم كمبوديا، والمحكمة الخاصة في لبنان. ودائرة جرائم الحرب لمحكمة دولة البوسنة والهرسك والمحكمة الخاصة في العراق يشار إليها أحياناً بالمحاكم المختلطة على الرغم من أنها لا تشبه بشكل كامل المحاكم المحلية في معظم جوانبها.

تركز هذه المذكرة على الآليات والاعتبارات اللوجستية لتأسيس محاكم مختلطة. وتناقش هذه المذكرة الخصائص التي تميز المحاكم المختلطة عن المحاكم المحلية أو الدولية وتلخص الطرق الأربعة الرئيسية التي بها يتم إنشاء المحاكم المختلطة. ثم تناقش هذه المذكرة هيكل وتكوين المحاكم المختلطة والاهتمامات القضائية والقانون الساري والاعتبارات المهمة الأخرى في تأسيس المحكمة المختلطة. وفي النهاية، تلخص هذه المذكرة المزايا والنواقص المحتملة لتوفير التنسيق بين المحكمة المختلطة وآليات العدالة الانتقالية الأخرى، مثل لجان تقصي الحقائق والتسوية.

خصائص المحاكم المختلطة

يمكن أن تصبح المحاكم المختلطة حلاً فعالاً إذا كانت لدى المجتمع المحلي الرغبة لكنها تحتاج إلى مساعدة دولية من أجل التحقيق الفاعل في الجرائم التي تنتم بأعمال وحشية. ويجوز للمحاكم المختلطة أن تسمح للدول بتوزيع تكاليف التحقيقات بين دولة ما بعد النزاعات ومصادر دولية. وعلاوة على هذا، فيمكن أن توفر المحاكم المختلطة درجة من المرونة للتكيف مع الموقف الفريد في كل دولة بعد النزاعات. والجمع بين المشاركة الدولية والمحلية في المحاكم المختلطة يمكن أن تضيء للاحكامات، مع بناء القدرات والمنصة والقضاء، في عيون المجتمع الدولي والسكان المحليين. والمحاكم المختلطة التي تقع بالقرب من الدولة التي شهدت النزاع أو فيها يمكن أن توفر وصولاً أكبر للضحايا والسكان المتضررين والمساعدة في تجنب عودة الصراع.

التمويل

قد لا يكون لدى الدول الموارد لتمويل إجراءات المساءلة المحلية وخاصة بالنسبة للدول التي تخرج من أحداث العنف أو بدون نظام قضائي عامل. ومعظم دول ما بعد الصراع تفتقر إلى القدرة المالية لمواكبة المحاكمات المطولة والمكلفة للجرائم الدولية. وفي سياق المحاكم المختلطة، يمكن للدول والمجتمع الدولي تقاسم المسؤولية والعبء المالي لإجراءات المساءلة. على سبيل المثال، تم تمويل اللجان الخاصة في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة في سيراليون بشكل مشترك من حكومة الدولة ومساهمات من المجتمع الدولي.

المرونة

على عكس المحاكم الدولية، والتي تعمل خارج النظام القضائي المحلي بالكامل ولها مشاركة قليلة للغاية مع قانون العقوبات المحلية، فإن المحاكم المختلطة تقدم نموذجاً مرناً والذي يمكن تفصيله على كل

موقف لما بعد الصراع. ويتم إنشاء المحاكم المختلطة من خلال عملية جمعية بين دولة ما بعد الصراع والمجتمع الدولي، ويمكن تفصيلها لكي تناسب بأفضل شكل كل حالة صراع. ويمكن للمحاكم الدولية أن تطبق القانون الجنائي الدولي بينما يمكن للمحاكم المختلطة أن تطبق المعايير القانونية الدولية مع القوانين المحلية. وعلاوة على هذا، فحيث أن التحقيقات الدولية عادة ما تكون مقصورة على مرتكبي المستويات العليا من الجرائم أو الأكثر لوماً، فقد تكون للمحاكم المختلطة مرنة أكبر وقدرة على التركيز على مدى أوسع من الجناة.

شرعية ما بعد الصراع

يجوز للمحاكم المختلطة دعم شرعية آليات عدالة ما بعد الصراع من خلال استخدام الخبرة الدولية القانونية مع السماح للدولة المتأثرة بالصراع بأن تلعب دوراً رئيسياً في العملية. فالشرعية هي اهتمام رئيسي لمحاكم ما بعد الصراع التي تحكم على انتهاكات القوانين الجنائية الدولية وحقوق الإنسان. وتشمل الشرعية ليس فقط الشرعية الرسمية، بما في ذلك احترام حماية ضمان الحقوق، بل أيضاً الشرعية المدركة من خلال المجتمع المتأثر بالصراع.

وقد تبدو المحاكمات المحلية للمتهمين في ارتكاب جرائم حرب وحروب ضد الإنسانية والقتل الجماعي في مجتمعات ما بعد الصراع على أنها "عدالة المنتصر" بالنسبة للذين في الجانب الخاسر للصراع. وقد تكون المحاكم المحلية متحيزة لصالح الحزب الحاكم، مما يؤدي إلى ظلم أو محاكمات مخزية تؤدي إلى تسييس مفرط أو تنفيذ سريع للأحكام. وعلاوة على هذا، فالمحاكمات الدولية الخالصة والتي تكون بعيدة عن الفئة السكانية التي تجرب الصراع، فيمكن ادراكها على أنها تفتقر إلى الشرعية والملكية المحلية على العملية، الأمر الذي بدوره يزعج عملية التسوية والالتزام المجتمعي.

إن جمع المحاكم المختلطة للقانون الأهلي والدولي والخبرة الدولية والمحلية يمكن أن يلف من هذا المفهوم. فإدراج أفراد دوليين ومحليين يطبقون كلا من القانون الدولي والمحلي يمكن أن يظهر أن المحكمة المختلطة تتمسك بالمعايير الدولية وسيادة القانون. وفي نفس الوقت، تستطيع الدولة المتأثرة بالصراع أن تظل منخرطة في عملية العدالة عبر الاستخدام في المحكمة وموقع المحكمة في الدولة المتأثرة أو بالقرب منها. وبالطبع، ويعتمد تحقيق الشرعية الفعلية على عدة عوامل، بما في ذلك جودة أفراد المحكمة وفعالية التعاون بين المجتمع الدولي والمحلي وجودة أفراد المحكمة.

بناء القدرات

هناك خاصية أخرى رئيسية للمحاكم المختلطة ألا وهي قدرتها على بناء القدرات اللازمة بين القضاة والمحامين في دولة ما بعد الصراع. ويمكن للمحاكم المختلطة أن تحسن من القدرات القضائية المحلية من خلال توفير مكان حيث يستطيع فيه الأفراد المحليين أن يشاركوا فيه ويتعلموا ويتدربوا. وقد يستمر بعد ذلك هؤلاء الأفراد في المساهمة في الثقافة القضائية الايجابية عبر مهتهم. ومن خلال بناء البنية التحتية القضائية وتدريب أفراد محليين، تستطيع المحاكم المختلطة أن تترك إرثاً سوف يدعم فعالية القضاء الأهلي في تأييد المعايير الدولية للعدالة. على سبيل المثال، كانت إحدى مقاصد الأمم المتحدة في تأسيس محكمة خاصة لسيراليون هي المساعدة في تقوية المؤسسات العامة وخاصة القضاء.

إمكانية الوصول بالنسبة للضحايا والسكان المحليين

إن وجود المحكمة المختلطة في الدولة المتأثرة أو بالقرب منها قد يزيد من إمكانية الوصول إلى المحاكمة بالنسبة للفئة المتأثرة. وأحد الانتقادات للمحاكم المختلطة هي ميلها إلى التجاوب مع المجتمع الدولي وليس ضحايا الصراع. وقد لا يشعر مواطني الدولة المتأثرة بعلاقة مشاركة بالنسبة للإجراءات وإعاقة العملية الانتقالية ككل. على سبيل المثال، فإن أحد الانتقادات الرئيسية للمحكمة الدولية الجنائية لدولة يوغسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لدولة رواندا والى حد ما المحكمة الجنائية الدولية، هو أن التأثيرات المفيدة للتحقيقات لا تصل إلى المجتمعات المتأثرة ومواطني الدول المتأثرة بالأعمال الوحشية لم تكن لهم علاقة بالمحاكمات ولم يفهمونها. ويمكن لحضور المحاكمات شخصياً وفي مكان حدوث الأعمال الوحشية أن يتيح للسكان المتأثرين أن يفهموا بشكل أفضل الصراع وأن يشاركوا في عملية إعادة الاعمار المجتمعي.

تجنب العودة للصراع

إن بناء قدرات القضاء والحاجز الذي توفره المحاكم المختلطة قد يساهم في سلام دائم طويل الأجل لأن القضاء الأهلي القوي هو أمر حيوي في منع إعادة حدوث الجرائم. والنظام القضائي الذي يتم التعامل مع جميع المواطنين بنفس المعيار، يتخلص من الظلم وإفلات النخبة من العقوبة وهو الأمر الذي يساهم في الصراع. وهكذا، تستطيع المحاكم المختلطة المساهمة في استمرار السلام من خلال تقوية النظام القانوني الأهلي، والذي بدوره قد يردع الجريمة ويحارب إفلات النخبة من العقاب ويساهم في استقرار أمن البلاد وسيادة القانون.

إن الوصول المتزايد للمحاكم المختلطة، مقابل المحاكم الدولية الخالصة، قد يساهم في منع معاودة الصراع. فالقيم المعيارية للمساءلة قد لا تصل إلى المستويات المحلية عند فصل المحاكم ثقافياً ولغوياً ومادياً عن الدولة المتأثرة بالصراع. وموقع المحاكم المدنية في الدول المتأثرة بالصراع أو بالقرب منها قد يوفر للجمعيات المحلية والسكان المتأثرين بالصراع وصولاً أكبر إلى المعلومات الخاصة بالمحاكمات. فمشاهدة المحاكمات شخصياً وباللغة المحلية وفي الأماكن التي وقعت فيها الجرائم المزعومة قد يتيح للضحايا والشهود والأشخاص المعنيين الآخرين بالشعور بمشاركة أكبر في العملية القضائية. ويمكن أن تساهم إمكانية الوصول في الردع وخاصة عندما قد يؤدي نقص المعرفة المحلية بالمحاكمات إلى مخاطر كبيرة من إمكانية حدوث أعمال عنف مماثلة.

إنشاء المحاكم المختلطة

تتنوع طرق تكوين المحاكم المختلطة بناء على ظروف الصراع. وبوجه عام، تقوم الدول إما بربط المحاكم المختلطة بالنظام القضائي المتواجد أو السماح لها بالعمل بشكل مستقل عن النظام القضائي المتواجد. وتقوم الدول بتكوين المحاكم المختلطة بأربع طرق: (1) تحت سلطة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الأراضي التابعة لإدارة الأمم المتحدة، (2) من خلال اتفاقية ثنائية، (3) كمحاكم محلية تستخدم عناصر دولية، (4) من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولا يوجد نمط موحد لتأسيس المحاكم المختلطة الماضية. وعلى الرغم من وجود بعض العوامل المشتركة، إلا أن المحاكم المختلطة قد نشأت من مجموعة من الظروف. وهناك تشابه واحد بين المحاكم المختلطة وهي أنه، على عكس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فلم يتم إنشاء معظم المحاكم المختلطة عبر قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هي المحكمة الخاصة للبنان. والتشابه الآخر هو الدعم المالي المحدود من الأمم المتحدة للمحاكم المختلطة. وفي معظم الحالات، فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والدول الأخرى تساهم مالياً في المحاكم المختلطة، إلا أن مبلغاً ضخماً من المسؤولية المالية من أجل الاستمرارية والعمل اليومي يقع على الدولة المتأثرة.

المحاكم المختلطة المنشأة تحت إدارات الأمم المتحدة

من الممكن أن تقوم إدارة انتقالية أو مؤقتة تابعة للأمم المتحدة بتأسيس محكمة مختلطة. وحيثما يكون موقف ما بعد الصراع الذي يتميز بانهياء كامل لجميع الهياكل الحكومية أو اختفاء الدولة، فقد تقوم الأمم المتحدة بتسهيل المرحلة الانتقالية ووضع منطقة ما تحت الإدارة الدولية. وفي هذا السياق، تستطيع الأمم المتحدة المساعدة في تأسيس وإدارة محكمة عندما تكون الدولة المتأثرة بالصراع عاجزة أو لا ترغب في فعل ذلك.

ومثال على محكمة مختلطة تم إنشاؤها تحت إدارة الأمم المتحدة هي الهيئات القضائية الخاصة للجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية. فقد كان إقليم تيمور الشرقية يموج بالغضب منذ نهاية الاحتلال الإندونيسي عام 1999. وبعد أن قامت الميليشيات الموالية لإندونيسيا بتدمير معظم العاصمة ديلي وشاركوا في القتل الجماعي، قامت السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بتأسيس هيئات قضائية خاصة للجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية ومحكمة منطقة ديلي كجزء من مهمتها لتأسيس وصيانة القانون والنظام بعد نهاية الصراع. وقد شملت المشكلات المتكررة نقص التمويل ونقص الاهتمام من الأمم المتحدة وشعب تيمور الشرقية، ونقص التعاون من اندونيسيا مما أدى إلى محاكمة المعتدين من المستوى المتدني فقط.

قامت الأمم المتحدة بإنشاء محكمة مختلطة في كوسوفو بعد الصراع الوحشي بين الصرب والألبانيين تحت قيادة سلوبودان ميلوسوفيتش. وقد مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتي كانت من سلطتها إنشاء نظام قضائي جديد وإدارة القضاء في كوسوفو. وقد قامت بإنشاء نظام المحكمة المختلطة مع إضافة القانون الدولي وأفراد دوليين. وإضافة إلى سلطتها، ساعدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إنشاء هيئات "التشريع 64" والتي ضمت غالبية القضاة الدوليين والمحققين الدوليين. ويحصل المشروع في كوسوفو على دعم دولي من الولايات المتحدة وأوروبا والنااتو.

المحاكم المختلطة التي تم إنشاؤها من خلال اتفاقيات ثنائية

قد تقوم الدول المتضررة من الصراعات بإنشاء محاكم مختلطة عبر اتفاقيات ثنائية مع الأمم المتحدة. وليس من غير الشائع بالنسبة للدول أن تطلب اتفاقية مع الأمم المتحدة، على الرغم من أن المفاوضات قد تكون فريدة في كل موقف. وقد يتم إجراء الاتفاقيات الثنائية عندما لا يمكن لحكومة الدولة المعنية الموافقة على إنشاء محكمة محلية أو عندما تمنعها المصالح السياسية. ويمكن للأمم المتحدة أن تبدأ في العملية بطريقة محايدة سياسيا وتسمح للدولة المعنية بإكمال العملية مع مرور الوقت.

على سبيل المثال، بعد حرب أهلية دامت إحدى عشر سنة في سيراليون والتي تركت القضاء في الدولة مهلهلاً وبدون أهلية لمحاكمة مرتكبي الصراع، طلب الرئيس كابا أن تقدم الأمم المتحدة يد العون في إنشاء محكمة خاصة مستقلة. وفي غضون شهور، مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بالسماح للأمم المتحدة بالدخول في مفاوضات لإنشاء المحكمة المقترحة. وقد تم توقيع اتفاقية رسمية، موقعة في 16 يناير 2002، والتي أنشأت المحكمة الخاصة في سيراليون بتمويل من مساهمات تطوعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعنى المحكمة الخاصة لسيراليون بالتحقيق في الجرائم المحلية والدولية وتستخدم أفراداً أجانب ومحليين.

وبطريقة مماثلة لسيراليون لكن من خلال مفاوضات أطول، تم إنشاء اللجان غير العادية في محاكم كمبوديا من خلال اتفاقية ثنائية بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا. وقد وصل رئيس الوزراء الأول ثم الثاني إلى الأمم المتحدة عام 1997 لطلب المساعدة في إنشاء محكمة للتحقيق مع قادة حكومة الخمير الحمر والتي كانت مسؤولة عن موت 1.7 مليون شخص من عام 1975 إلى 1979. وقد أوصت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة والتي تم إنشاؤها بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث المساعي الممكنة لتقديم الجناة إلى العدالة، بأن يتم وضع المحكمة تحت رقابة دولية. ومع هذا، رفضت كمبوديا قبول المحكمة الدولية الخاصة. وبعد سلسلة من المفاوضات المتعثرة التي دامت سبع سنوات، توصلت حكومة كمبوديا والأمم المتحدة إلى اتفاق نهائي لإنشاء اللجان غير العادية في محاكم كمبوديا والتي تمولها كمبوديا والأمم المتحدة مع تبرعات خيرية بالمال والأفراد من دول خارجية ومتبرعين خاصين.

المحاكم المختلطة التي تم إنشاؤها كمحاكم محلية بعناصر دولية

قد تختار الدول أيضاً تأسيس محاكم مثل المحاكم المحلية بمشاركة دولية. وهذه المحاكم هي محلية في الأصل لكنها تستخدم القانون الدولي ولديها بعض الأفراد الدوليين من أجل مراقبة المحاكمات. وقد تكون هذه المحاكم المختلطة المحلية هي خيار برجماتي بالنسبة للدول التي يخشى مواطنيها من المشاركة الدولية. ومع هذا، فإذا لم تستخدم الدول القانون الدولي وتدمجه في قوانينها المحلية، فقد لا تكون هذه المحاكم المختلطة لها سلطة قضائية للتحقيق في جرائم دولية مهمة مثل القتل الجماعي أو جرائم الحرب.

على سبيل المثال، بعد النزاع في يوغسلافيا سابقاً، فقد تم عمل اتفاقية دايتون للسلام والتي تمت في مكتب الممثل الأعلى للبوسنة والهرسك والمكلف بإصلاح نظام القضاء والقانون في البوسنة. وقد أسس الممثل

الأعلى لجنة جرائم الحرب في القسم الجنائي لمحكمة البوسنة، حيث بدأت رسمياً عملياتها في 9 مارس 2005. وعلى الرغم من أن لجنة جرائم الحرب هي مؤسسة محلية تعمل تحت القانون الوطني، إلا أن اللجنة تستخدم العديد من الخبراء والأفراد الدوليين كجزء من جهودها لكسب الشرعية وبناء القدرات القضائية المحلية. وتحت الاتفاقية بين الممثل الأعلى للبوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا، فهناك تفهم بأن لجنة جرائم الحرب سوف تتخلص من الأفراد الدوليين على مدار خمس سنوات وبالتالي سيتم استيعاب اللجنة وسجلها في النظام القضائي المحلي. وإبدال لجنة جرائم الحرب بالنظام المحلي قد سهل الوصول للبوسنيين أكثر من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا التي مقرها في لاهاي.

وعلى العكس، فقد أسس المجلس العراقي الحاكم المحكمة العراقية العليا عام 2003. ومن خلال تصميمها كمحكمة محلية، تقع المحكمة العليا العراقية في بغداد وتستخدم قضاة وأعضاء نيابة عراقيين. ومع هذا فقد تم تأسيس المحكمة العليا العراقية كمحكمة مستقلة عن النظام القضائي المحلي وبإمكانها محاكمة الأفراد عن انتهاكات دولية وبعض الأحكام من القانون العراقي المحلي. وقد تم الحديث كثيرا عن قانونية وحيادية المحكمة العليا العراقية وتم انتقادها في العديد من المناسبات على أنها انعكاس لعدم العدالة المنتصر - فالبعض يراها غير عادلة لأنها تلاحق العبثيين بالتحقيقات مما يضر بقانونية الإجراءات. وعلاوة على هذا فالانتهاكات في إجراءات المحاكمة بما في ذلك المقاطعة واغتيال مجلس الدفاع واستقالات القضاة، قد زادت من تقويض مصداقية الإجراءات القانونية.

المحاكم المختلطة المنشأة من خلال قرار من مجلس الأمن

المحكمة الخاصة في لبنان هي المحكمة المختلطة الوحيدة التي تم إنشاؤها بقرار من مجلس الأمن بموجب طلب من الدولة. وعلى الرغم من محاولة الأمم المتحدة وحكومة لبنان عمل اتفاقية ثنائية تشبه الخاصة بسيراليون وتيمور الشرقية، إلا أن الحكومة اللبنانية لم تستطع الموافقة وقبول الاتفاقية. وبينما يكون تأسيس محكمة عبر قرار من مجلس الأمن هو أمر مفيد للتغلب على الجمود السياسي، إلا أنه قد يسبب استياء بين أعضاء الحكومة الذين تتم السيطرة عليهم في النهاية. وقد تم تأسيس المحكمة بعد هجوم تصاعد من اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وقد تم تأسيس المحكمة الخاصة في لبنان عام 2007 وسلطانها القضائي محدود على الجرائم المرتكبة بعد عام 2004.

وتختلف المحكمة الخاصة في لبنان عن المحاكم المختلطة الأخرى من جانبين. الأول أن المحكمة الخاصة في لبنان لها نطاق قضائي محدود وضيق بين كافة المحاكم المختلطة. فالمحكمة قد تقضي في

قضايا الجرائم فقط المستهدفة ضد شخص معين. وعلاوة على هذا، فالمحكمة الخاصة في لبنان هي المحكمة الوحيدة ذات الاختصاص القضائي على الجرائم المتواجدة فقط تحت القانون المحلي، بما في ذلك جرائم الإرهاب. ثانياً، على عكس المحاكم المختلطة الأخرى، تقع المحكمة الخاصة للبنان في لاهاي وعلى الرغم من أنها ليست هيئة رسمية للأمم المتحدة، إلا أن هناك أمين للسجلات معين من الأمم المتحدة يشرف على العمل اليومي للمحكمة.

التكوين والهيكل

تستخدم معظم المحاكم المختلطة تستخدم مزيجاً من الأفراد الوطنيين والدوليين. ويعتمد تكوين فريق المحكمة على مهمة المحاكمة واحتياجات الدولة التي خرجت من النزاع.

الهيكل الإداري

تتكون المحاكم المختلطة من العديد من الكيانات المختلفة. ومعظمها تشمل لجان المحاكمة والاستئناف، وأقسام التحقيقات والدفاع والقيود والتي تقدم دعماً إدارياً. وعلاوة على هذا، فيشمل العديد قسم ما قبل المحاكمة وأقسام متخصصة لخدمات الضحايا والشهود. وبعض المحاكم المختلطة تستخدم وحدات تحقيقه والتي تسافر إذا لزم الأمر إلى مواقع الجرائم لجمع الأدلة ومقابلة الشهود.

واللجان غير العادية في محاكم كمبوديا على سبيل المثال تتألف من ثلاثة لجان رسمية: (1) لجنة ما قبل المحاكمة، (2) لجنة المحاكمة، (3) اللجنة العليا للمحكمة. فتستمع لجنة ما قبل المحاكمة الى الاستئناف مقابل الطلبات الصادرة من قضاة التحقيق بينما لا تزال القضية محل التحقيق. ويتم إجراء جلسات استماع أمام لجنة المحاكمة. وتستمع لجنة المحكمة العليا الى الاستئناف ضد القرارات والأحكام الصادرة من لجنة المحاكمة.

القضاة

في المحاكم المختلطة، تتكون هيئات القضاة من مجموعة من القضاة الدوليين والمحليين. وميزة استخدام قضاة دوليين هي أنهم أقل عرضة للتهديدات الأمنية والضغوط السياسية التي تقع على الأفراد المحليين. ففي كوسوفو، على سبيل المثال، تم استخدام قضاة دوليين في القضايا التي شملت مخاطر أمنية على القضاة المحليين .

وهناك نموذج واحد محتمل لهيئة القضاة في المحاكم المختلطة وهو أن الغالبية العظمى تكون من القضاة الدوليين والأقلية من القضاة المحليين. على سبيل المثال، فإن هيئة القضاة في محكمة مقاطعة ديلي لمحكمة تيمور الشرقية تشكلت من قاضيين دوليين وقاضي محلي من تيمور الشرقية. ومحكمة استئناف ديلي لها تكوين مماثل ما عدا في القضايا ذات الأهمية الخاصة وفي هذه الحالة يرأس هيئة القضاة ثلاثة قضاة دوليين وقاضيان من تيمور الشرقية على كافة الأمور. وبالمثل، فلجنة المحاكمة للمحكمة الخاصة لسيراليون تتكون من ثلاثة قضاة، اثنين معينين من السكرتير العام للأمم المتحدة والآخر معين من حكومة سيراليون. ولجنة المحاكمة للمحكمة الخاصة لسيراليون الخاصة بالاستئناف تتكون من خمسة قضاة ثلاثة عينهم الأمين العام للأمم المتحدة واثنين مسمتعينهم من خلال حكومة سيراليون. وعلى الرغم من أنه من حق الحكومة تعيين ثلاثة قضاة في اللجان إلا أنه لا يشترط أن يكون المعينون من جنسية سيراليونية.

والنموذج البديل يخص القضاة المحليين لتمثيل الغالبية العظمة لهيئات القضاة. على سبيل المثال، فنتيجة لاتفاقية التسوية بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا، يسيطر على لجان محاكم كمبوديا قضاة محليين مع ثلاثة قضاة محليين واثنين من القضاة الأجانب في قاعة المحكمة العليا. وكذلك تحتل الجنسية الكمبودية رئاسة كلا القاعتين.

وأخيراً، قد تتألف المحاكم المختلطة من قضاة محليين فقط. وعلى الرغم من أن قانون المحكمة العليا العراقية يسمح بتعيين غير عراقيين على المنصة، إلا أن المحكمة العليا العراقية ولجان الاستئناف تتألف من جنسيات عراقية فقط. وبسبب تكوين هيئة القضاة هذه، فإن المحكمة العليا العراقية تشبه محكمة محلية خالصة وليس المحكمة المختلطة.

تختار بعض الدول إدراج قضاة تحقيق في هيكل محاكمهم المحلية. وعادة ما يكون قضاة التحقيق مسئولين بشكل جزئي عن التحقيق في الجرائم الواقعة تحت سلطان المحكمة وغالبا ما يصنعون قرارات بشأن تقديم القضية للمحاكمة أم لا. على سبيل المثال، في اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا، يتم بدء التحقيقات عندما يقدم المحققين المشتركين دليلا تمهيديا. ويقدم هذا التقرير حقائق عن القضية، وأنواع الانتهاكات المزعومة والقانون الساري واسم الأشخاص الذين سيتم التحقيق معهم والدليل المحتمل والشهود. ويتم تكليف باقي التحقيقات لقضاة التحقيق المشتركين والذين سيحققون في التهم ويقررون ما إذا كان ما تقدم به المحققون يمكن أن يقدم القضية إلى المحاكمة أم لا. ولا يمكن لقضاة التحقيق في اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا التحقيق في وقائع غير التي قدمها المحققون. ومع هذا، فيمكنهم اتهام أي شخص تحت السلطان

الشخصي للمحكمة حتى إذا لم يتم ذكر اسم ذلك الشخص في التقرير التمهيدي.

ممثلو الضحايا والشهود

تقدم بعض المحاكم دعماً خاصاً للشهود والضحايا. وتتراوح مهام هذه الأقسام من المساعدة السيكولوجية إلى التدريب على الحقوق القانونية ونشر المعلومات عن الإدعاءات المتعلقة. وقد كانت اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا هي أول محكمة مختلطة دولية تسمح بمشاركة الضحية مثل الأطراف المدنية في إجراءات المحاكمة. وقد يشارك الضحايا في جلسات اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا من خلال (1) تقديم الشكاوى للمحققين (2) تقديم طلبات الانضمام للأطراف المدنية. وللضحايا الحق في تقديم شكوى تطالب لجنة الجرائم الخاضعة لسيادة اللجان غير العادية وأن تطلب بدء التحقيق. وإذا قام الضحايا بتقديم تلك الشكاوى، فقد يطلب منهم المشاركة في الجلسات كشهود أو تقديم الدليل. وبعد بدء الجلسات الجنائية، يكون من حق الضحايا المشاركة بشكل مباشر كأطراف مدنية لهم حقوق مماثلة لحقوق النيابة والدفاع. وكأطراف مدنيين، فمن حق الضحايا عرض موقفهم أمام المحكمة وأن يستمع إليهم المتهمون والقضاة وان يستأنفوا ضد القرارات وأن يطلبوا تعويضات. ويشمل مكتب توعية اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا قسم دعم الضحايا والذي يعمل مع الضحايا لشرح حقوقهم ويقدم لهم المعلومات عن موقف مطالباتهم التي قدموها.

وبالمثل، تسمح المحكمة الخاصة في لبنان لجميع الأشخاص والذين منحهم المحكمة حالة ضحية أن يشاركوا في الجلسات أمام المحكمة الخاصة للبنان. وعندما يتم الإقرار بأن الشخص ضحية، فسيكون له نفس الحقوق التي للمحقق والمدعى عليه. وبهذه القدرات، قد يكون الضحايا قادرين على تفحص الشهود وتقديم الدليل وتقديم طلبات للمحكمة.

ومشاركة الضحية أمام المحكمة المختلطة في الجلسات قد تنثير حقوق فيما يتعلق بالاستشارة القانونية. فالضحايا المشاركين كأطراف مدنية في اللجان غير العادية لمحاكم كمبوديا على سبيل المثال لهم الحق في التمثيل من خلال محامي محلي أو أجنبي يصاحبه محامي محلي. وقد تختار مجموعة من الأطراف المدنية أن يمثلها محامي مشترك وقد يطلب القضاة إذا لزم الأمر من مجموعة من الأطراف المدنية اختيار تمثيل مشترك أو تعيين ممثل لتلك المجموعة. وعلاوة على هذا، فقانون المحكمة الخاصة للبنان يلزم مشاركة الضحية في الجلسات فقط عبر محامي. ومن ثم، يجب أن تغطي المحكمة الخاصة للبنان جميع الأتعاب القانونية للضحايا الذي لا يمكنهم دفعها.

ويتم تصنيف الضحايا كأشخاص قد عانوا من نوع معين من الضرر أثناء الصراع. على سبيل المثال، تصنف الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا الضحية على أنه أي شخص قد عانى من أي إيذاء جسماني أو مادي كنتيجة مباشرة للجرائم التي وقعت تحت اختصاص المحكمة. وليس مشروطاً أن يكون الضحايا من كمبوديا أو يقيمون فيها. وبالمثل، تعرف المحكمة الخاصة للبنان الضحية على أنه أي شخص قد عانى من أي إيذاء أو ضرر جسماني أو مادي كنتيجة مباشرة للهجوم في منطقة اختصاص المحكمة الخاصة للبنان.

وبوجه عام، فإن حقوق الضحايا للمشاركة في الجلسات أمام المحاكم المختلطة قد لاقت دعماً كبيراً من المجتمع الدولي. ويمكن لمشاركة الضحية أن تكون طريقة هادفة لإشراك المجتمع الذي عانى من الصراع وتحسين الأثر الذي قد يكون لعمليات المسائلة على ضحايا الجرائم المحقق فيها. وعلى العكس، فإن مشاركة الضحايا تجعل الجلسات أطول وأكثر تكراراً وتطرح المزيد من المخاوف بشأن ضمان قانونية حقوق المدعى عليه. فعلى سبيل المثال، طالب نقاد الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا المحكمة أن تحد من مشاركة الضحايا في القضايا المستقبلية وأن تشكل قواعد معينة لكي يتم تنظيم مشاركة الضحايا بشكل أكبر. وبالتالي، فعند إنشاء مستوى مشاركة الضحية يجوز للدولة أن تقيم هذه الصعوبات والمزايا لكي تشمل الضحايا مع صيانة الشفافية وشرعية العملية.

الموظفون الدوليون الآخرون

تستطيع النظم القانونية التي بعد الصراعات الضعيفة أن تعوق توظيف أفراد محليين أكفاء. على سبيل المثال، قد يكون لدى الأفراد المحليين مخاوف أمنية قد تمنعهم من العمل في المحكمة. وقد يساعد توظيف أفراد دوليين على سد الفجوات الموجودة. وفي الغالب تستخدم المحاكم المختلطة أفراد دوليين في الأدوار الإدارية، بما في ذلك السجل وأفراد للقضاة أو المحققين. وقد تختار الدول أيضاً استخدام أفراد إدعاء دوليين في المحاكم المختلطة. على سبيل المثال، تستخدم هيئات "تشريع 64" لمحاكم كوسوفو مدعي دولي معين من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وعلى العكس، يتكون فريق إدعاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا من مدعين دوليين ومحليين، كلهم تم تعيينهم من المجلس الأعلى لتحقيقات كمبوديا. ومع هذا، يجب على الإدعاء الدولي أن يأتي من مجموعة أسماء تم تقديمها من الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأفراد الدوليين يأتي مع مزايا وتوظيف دولي ويمثل تعقيدات محتملة. والتعيين الدولي تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة غالباً ما يكون بطيئاً واستخدام عضو من الأفراد تحت رعاية قوانين موظفي الأمم المتحدة يمكن أن يستغرق شهوراً عديدة. كذلك قد تنشأ توترات حول الأتعاب وشروط التوظيف والتي قد تختلف بين الأفراد الدوليين والمحليين. كذلك التعاون بين الأفراد الدوليين والمحليين قد تعوقه حواجز اللغة والانفصال المادي.

قد تتلقى المحاكم المختلطة انتقادات عامة إذا استبدلت قضاة أو أفراد إدعاء محليين بدوليين. وعندما أبدلت الأمم المتحدة أعضاء دوليين مكان الأعضاء المحليين في المحاكم الخاصة لتيمور الشرقية الخاصة بالجرائم الخطيرة، وقد تلقى الجمهور هذا الإبدال بنقد واسع لنظام تيمور القانوني.

الاختصاص القضائي

المهمة القضائية المحددة بوضوح هي أمر أساسي للمحاكم المختلطة الفعالة. وقد تحدد المحاكم المختلطة الاختصاص مع الخطوط الخاصة بالمسائل الشخصية والمؤقتة. وتتشابك الحدود القضائية بوجه عام وتنتضح من خلال وقائع وظروف الصراع الذي يقوم عليه تأسيس المحكمة. والمهام القضائية المقيدة والتي تحدد اختصاص المحكمة على المعتدين من الدرجة الأولى والجرائم التي تم ارتكابها على فترات، قد تساعد على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة. ومع هذا، فالمهام المحددة قد تولد عدم الرضا العام، لأن سكان ما بعد الصراع غالباً ما تفضل أعداد كبيرة للمحققين. ومن أجل تخفيف مفهوم الإفلات من العقاب، فالدول التي تختار استخدام محكمة مختلطة قد ترغب في التركيز على جهود آليات العدالة الجنائية التقليدية بالنسبة للتحقيق مع الجناة من الدرجة الأقل.

وفي الغالب تختار الدول الحد من اختصاص أفراد المحكمة المختلطة على الجناة من الدرجة الأولى أو الذين هم الأكثر مسؤولية عن الجرائم. على سبيل المثال، فالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا هي مفوضة للتحقيق فقط مع القادة الكبار والأكثر مسؤولية عن الأعمال الوحشية. والوضع القانوني للمحكمة الخاصة في سيراليون يفوض هيئة المحكمة للتحقيق مع الأشخاص الأكثر مسؤولية عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة والمسؤولين عن الانتهاكات القانونية في سيراليون. وعلى العكس، فالمحاكم الخاصة في تيمور الشرقية للجرائم الخطيرة مفوضة للتحقيق مع أي فرد يرتكب جريمة في حدود موضوع الاختصاص المذكور. وتلك القيود على الاختصاص الشخصي قد عمل على تقليل التكاليف. وبسبب المهمة المحددة، تعمل المحكمة الخاصة في سيراليون مثلاً بثمن رخيص تحت ميزانية حوالي 25 مليون دولار في العام.

والقيود المؤقتة على الاختصاص هي شائعة في معظم المحاكم. وغالبا ما يتم تفويض المحاكم بالحكم في الجرائم التي وقعت في فترة معينة من الزمن، مما يقيد الاختصاص على التواريخ المتعلقة بارتكاب الجرائم، وفترة الصراع أو مدة النظام المنتهك. على سبيل المثال، فإن الحالة القانونية للمحكمة الخاصة في سيراليون قد قيدت الاختصاص المؤقت للمحكمة على أي جريمة تم ارتكابها بعد 1 نوفمبر 1996، وهو تاريخ اتفاقية السلام بين سيراليون والقبائل التي وافقت على الانتخابات الحرة والنزيهة. وهذه الفترة المحددة من الزمن تبعد المحكمة عن الدخول في قضايا كبيرة العدد. وتوجد قيود مماثلة للاختصاص المؤقت في محاكم كوسوفو وتيمور الشرقية وكمبوديا ولبنان. على سبيل المثال، للمحكمة الخاصة في لبنان اختصاص فقط بالأحداث التي وقعت من تاريخ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، والهجمات المتعلقة به وذات الطبيعة والأثر المماثل. وتحاكم الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا قضايا متعلقة بالأحداث التي وقعت بين 17 أبريل 1975 و 6 يناير 1979 عندما سيطر الخمير الحمر على كمبوديا.

على الرغم من أنها أقل شيوعا، إلا أن الدول قد تختار أن تعطي المحاكم سلطة مؤقتة واسعة. على سبيل المثال، تمتعت المحكمة العليا العراقية باختصاص مؤقت واسع. وحسب الحالة القانونية للمحكمة العليا العراقية، تستطيع المحكمة التحقيق مع الجنسيات العراقية والمقيمين المتهمين بجرائم بما في ذلك جرائم تحت القانون المحلي التي تم ارتكابها بين 17 يولييه 1968 والذي يميز تاريخ الانقلاب الذي وضع حزب البعث في السلطة و 1 مارس 2003 وهو تاريخ الغزو الأمريكي.

القانون الساري

قد تطبق المحاكم المختلطة القانون المحلي والقانون الدولي أو الجمع بينهما. وتختار العديد من المحاكم دمج القانون الدولي في مهمة المحكمة المختلطة بالإضافة إلى القوانين الجنائية المحلية. والسبب الرئيسي الذي يجعل الدول تختار استخدام القانونين معا هو تناول قضية عدم رجعية القوانين والتي تمنع الإدانة بجريمة ما لم يقنن القانون الجريمة وعقوبتها بالفعل عند ارتكاب الفعل. وإذا لم تكن الجريمة جريمة بالقانون المحلي عند ارتكابها، فربما كانت جريمة بالنسبة للقانون الدولي ومن ثم تستحق العقوبة.

إن الجرائم المحلية التي قد يتم وضعها تحت اختصاص المحكمة المختلطة تشمل التأثير على القضاة وإهدار الموارد والفساد أو سوء استغلال المنصب وجرائم جنسية وتدمير الممتلكات، والقتل الجماعي والتعذيب والاضطهاد الديني. على سبيل المثال، فالمحكمة الخاصة لسيراليون قد تحقق في جرائم بموجب

القانون السيراليوني، بما في ذلك الجنايات التي تتعلق بإبذاء الفتيات والتي تتعلق بتدمير الممتلكات. ويشمل اختصاص الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا الجرائم المحلية للقتل والتعذيب والاضطهاد الديني حسب القانون الجنائي الكمبودي. والمحاكم الخاصة لتيمور الشرقية الخاصة بالجرائم الخاصة لها اختصاص فريد على القتل والانتهاكات الجنسية والتعذيب. ويستخدم التشريع المرعي القتل والانتهاكات الجنسية كما هو معرف في القانون الجنائي لتيمور الشرقية. والمحكمة الخاصة للبنان هي المحكمة المختلطة الوحيدة التي تحقق في الجرائم المحلية فقط الواقعة تحت القانون اللبناني بما في ذلك جرائم الإرهاب والفشل في الإبلاغ عن الجرائم.

وفي حالة النزاع بين المعايير القانونية المرعية المحلية والدولية في المحاكم المختلطة، تختار بعض الدول تفضيل القانون الدولي على المحلي. على سبيل المثال، استخدمت محكمة كوسوفو القانون المحلي في المسائل الإجرائية لكن عندما نشأ نزاع بين معايير حقوق الإنسان المحلية والدولية، تم إعطاء الأسبقية للمعايير الدولية.

اعتبارات مهمة للمحاكم المختلطة

علاوة على تعيين الأفراد والمسائل القضائية، فقد تفكر الدول في عوامل أخرى عند تأسيس محكمة تشمل (1) حقوق المتهمين، (2) ما إذا كانت تحمي أو تخفف من لوم المقاتلين الأطفال في الإجراءات الجنائية (3) هيكل عملية الاستئناف (4) العفو العام.

حقوق المتهم

إن قوة الإطار العام لحقوق المتهمين يمكن أن تؤثر مباشرة على الشرعية المتصورة والفعالية للمحكمة المختلطة. فالضمانات الأساسية في هذا الإطار العام تشمل حق التشاور مع المحامي وحق فحص الدليل وتقديمه وحقوق المتهمين. ويحصل المدعى عليهم في المحاكمة في المحكمة الخاصة لسيراليون على فريق من المحامين الأجانب والمحليين. وعلى العكس، فإن قانون الإجراءات الجنائية الكمبودي، والذي يتم تطبيقه على الدوائر الاستثنائية للمحاكم في كمبوديا قد تم انتقاده لعدم منح المتهمين حماية كافية ووصلا غير كافي للدليل ونقص الاحترام للحق في وجود محامي. وعلاوة على هذا، فالوضع القانوني للدوائر الاستثنائية لمحكمة كمبوديا لا يحتوي على إجراءات لحماية المتهم من الخطر المزدوج أو المحاكمة المزدوجة عن نفس الجريمة. فتلك الأحكام يمكن أن تقوض شرعية المحكمة.

عوامل تخفيف المسؤولية عن المقاتلين الأطفال

في سياقات ما بعد النزاعات حيث يكون الجنود الأطفال قد شاركوا في الحرب، قد تختار الدول إما حماية الأطفال بشكل كلي من التحقيق معهم أو استخدام سن المراهقة للجاني كعامل لتخفيف المسؤولية. مثلاً، يشترط القانون الجنائي البوسني أن التشريع الجنائي للبوسنة لن ينطبق على الأطفال الذي لم يصلوا سن الرابعة عشر بعد أثناء وقت ارتكاب الجرائم. ومع معرفة انخراط الأطفال المحاربين في النزاع في سيراليون، فقد حاولت المحكمة الخاصة في سيراليون عمل توازن في إصدار حقوق الأطفال. وفي الحالة النادرة التي تم إحضار الجندي الذي كان طفلاً وقت الصراع أمام المحكمة، يشترط البند السابع من قانون المحكمة الخاصة لسيراليون احترام حقوق الإنسان الدولية وخاصة المتعلقة بالأطفال. وفي حالة الإدانة من المحكمة الخاصة في سيراليون، فلا يمكن الحكم على القصر بالسجن بل ربما يتعرضون لإجراءات بديلة مثل الخدمة المجتمعية والإشراف والإرشاد والتدريب التأهيلي.

وعلاوة على هذا، فقد تقوم الدول بإدراج شروط في الحالة القانونية للمحكمة المختلطة وتلزمها بأن تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأطفال في حالة ما إذا كان الطفل قد شارك في النزاع كجندي. وجميع الإجراءات الجنائية للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي كانت تحاكم القصر كان عليها أن تمتثل لميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ومع هذا، فالقانون العقوبات الجنائية في كوسوفو ينطبق على جميع الأشخاص تحت سن 18 عام لدرجة أن القانون المطبق على عدالة الأحداث لا يشترط غير ذلك.

عملية الاستئناف

إن الحق في الاستئناف إلى محكمة أعلى هو جزء لا يتجزأ من حماية ضمانات المحاكمة العادلة. وقد تختار الدول تكوين عملية الاستئناف بشكل مختلف بناء على ما إذا تم تأسيس المحكمة المختلطة داخل أو خارج النظام القضائي المحلي. وإذا وجدت المحكمة المختلطة خارج النظام القضائي المحلي، فقد تختار الدول توفير هيئات قضائية منفصلة للاستئناف في المحكمة. على سبيل المثال، فالاستئناف من دوائر جرائم الحرب البوسنية تتقدم إلى هيئة قضائية للاستئناف من دوائر جرائم الحرب.

وفي المحاكم المختلطة المنشأة داخل نظام المحكمة المحلي، فقد يتم عمل الاستئناف في نفس النظام الموجود. فالدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا والتي تم تأسيسها في النظام القضائي الكمبودي،

تشمل دائرة ابتدائية ودائرة المحكمة العليا. وتعمل الدائرة الاستثنائية للمحكمة العليا كدائرة استئناف ودائرة النقض، والتي تصدر القرارات النهائية في المسائل القانونية والاستئناف المقدم من المتهمين أو الضحايا أو الادعاء.

حالات العفو العام

لأن قواعد القانون الدولي العادي تحظر العفو العام في الجرائم الدولية، فالعفو العام في المحاكم المختلطة التي تطبق القانون الدولي لا تحمي الجناة المتهمين في جرائم دولية خطيرة. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا قد أكدت هذا المبدأ في الإدعاء ضد فورنديتش، معلقة أن العفو العام الممنوح من أجل التعذيب لن يمنع المحكمة من تحميل الجناة المسؤولية الجنائية. وبموجب البند العاشر من قانون المحكمة الخاصة لسيراليون، ينطبق منح العفو العام على الجرائم التي تم ارتكابها فقط بموجب قانون سيراليون. وهكذا، فشرط العفو العام لا تحمي الجناة المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة.

ومع هذا، فقد لا تزال المحاكم المختلطة تواجه العفو العام الصادر قبل تكوين المحكمة. على سبيل المثال، تشترط الحالة القانونية للدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا عدم طلب أي عفو عام عن أي شخص خاضع للتحقيق أو مدان بالفعل في جرائم تحت اختصاص الدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا. ومع هذا، لا يتناول هذا القانون العفو العام الممنوح قبل بدء المحاكمة. ففي محاكمة قائد الخمير الحمر اينيج ساري، قال الدفاع أنه قد صر عفو منذ فترة قصيرة بعد سقوط الخمير الحمر عام 1996 يعني ساري من الإدانة من قبل الدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقتل والانتهاكات الصارخة لمعاهدة جنيف عام 1949. ولم ينجح هذا الدفاع ولم تقبل الدوائر الاستثنائية به. وعلى العكس، تلتزم المحكمة الخاصة للبنان بعدم النظر في أي عفو تم منحه قبل إنشاء المحكمة الخاصة للبنان ويمنع على حكومة لبنان منح أي عفو آخر.

التنسيق مع آليات العدالة الانتقالية الأخرى

قد تختار الدول عمل تنسيق بين المحكمة المختلطة والنظم الأخرى للعدالة الانتقالية بما في ذلك لجان المصالحة وتقصي الحقائق ومراكز التوثيق وبرامج التعويضات. وقد يساعد هذا التنسيق في تيسير التواصل بين الآليات المختلفة ويدعم مشاركة الموارد. وقد يدعم التنسيق بين آليات العدالة الانتقالية الحوار المجتمعي والعلاج الجماعي والعدالة بالنسبة للضحايا.

لجان تقصي الحقائق والمصالحة

قد تفكر الدول في توفير تعاون بين لجان تقصي الحقائق والمصالحة وآليات التحقيق. وقد يكون التنسيق الحذر بين لجان تقصي الحقائق والمصالحة والمحاكم ضروريا من أجل تجنب مضاعفة الجهود والمحاذير على قبول الشهادة من أفراد معينين. ففي سيراليون مثلا، تم تطوير المحكمة الخاصة لسيراليون بشكل منفصل عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والتي تأسست بموجب قانون تقصي الحقائق والمصالحة عام 2000 وحظيت بدعم من مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان. ومن المراحل الأولى للمحاكمة، نشأت نزاعات حول تبادل المعلومات بين اللجنة والمحكمة الخاصة لسيراليون. وفي عام 2003 على سبيل المثال، عندما طلبت اللجنة الوصول إلى أربع مشتبه فيهم محتجزين من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون، رفضت المحكمة الخاصة لسيراليون طلب السماح للجنة بمقابلة المحتجزين ما لم يتم تسجيل المقابلة بالفيديو ويحضرها ممثل عن المحكمة وهو طلب كان مرفوض من اللجنة. كذلك لم تسمح المحكمة الخاصة لسيراليون بظهور المشتبه فيهم المحتجزين أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جلسة استماع علنية. ومن ثم، لم تستطع اللجنة تسمية المشتبه فيهم في تقريرها النهائي لأنها لم تعطهم الفرصة للرد على الإدعاءات الموجهة ضدهم وهو شرط للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وهذا الجدل قد أضعف من العلاقة بين اللجنة والمحكمة وأنكر على اللجنة الفرصة لمعرفة منظورات المشتبه فيهم والذين لديهم رأي كان من الممكن أن يلقي الضوء على الصراع.

وعلى أية حال، فالتنسيق بين المحاكم ولجان تقصي الحقائق والمصالحة قد يردع الجناة من الكشف الكامل عن المعلومات أثناء عمل اللجنة خوفا من المحاكمة المستقبلية. والدول التي تؤسس محاكم الإدعاء الجنائي ولجان تقصي الحقائق والمصالحة غالبا ما تواجه ورطة الأولويات في الملاحظات المزدوجة لتقصي الحقائق والإدعاء. وتهدف لجان تقصي الحقائق إلى الكشف عن المعلومات الخاصة بفترة النزاع، لكنه قد تكشف عن معلومات تتضمن أفراد قد ارتكبوا جرائم. والمعلومات التي جمعتها لجان تقصي الحقائق قد تساعد المحاكم في تنفيذ الإدعاء الناجح. ومع هذا، إذا علم الجناة بأن لجنة تقصي الحقائق ستناقش المعلومات مع ممثلي الإدعاء فسيكون لديهم حافز أقل للتعاون مع لجنة تقصي الحقائق. ومن ثم قد ترغب الدول في تعريف أدوار كل مؤسسة في العدالة الانتقالية لإدارة التوقعات وسيران العمل.

ففي سيراليون على سبيل المثال، رفضت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مشاركة المعلومات مع المحكمة الخاصة لسيراليون أو قبول طلبات منها. وعلى الرغم من إعلان رئيس إدعاء المحكمة أنه لن يطلب

معلومات من اللجنة، إلا أن سياسة اللجنة قد حالت دون أي مشاركة للمعلومات. ومن منظور اللجنة، فإن سلطتها في منح السرية لمصادرها كانت أمرا في منتهى الأهمية لتحقيق مهمتها، لأن الجناة لو علموا بمسألة السرية ما كانوا تحدثوا مع اللجنة. وفي الواقع، فالمحاربين السابقين كانوا مترددين في الشهادة أمام اللجنة أثناء جلسات الاستماع الأولى وظهر عدد كبير منهم فقط عندما علموا أن المحكمة الخاصة لسيراليون لن تتخذ أي إجراء ضد من يشهدون. ولم يتناول قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أو تنفيذ الاتفاقيات التي أسست المحكمة الخاصة لسيراليون العلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون بشكل صريح. واضطراب الجماهير حول الاختلافات بين اللجنة والمحاكم الخاصة قد أدى إلى مشاركة منخفضة في اللجنة.

مبادرات التوثيق

قد تؤسس الدول هيئة للتوثيق أو تتعاون مع مبادرات توثيق المجتمع المدني من أجل ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية. وقد تكمل مبادرات التوثيق تحقيق المحكمة ذاتها وتقوي الدليل المتاح للأطراف والمحكمة. وقد تلعب مبادرات التوثيق دورا مستقلا في رواية قصص الضحايا ومن ثم دعم العدالة والمصالحة.

وقد جمع مركز التوثيق في كمبوديا دليل الجرائم المرتكبة من الخمير الحمر في محاولة لبناء سجل تاريخي. وقد قابل المركز الضحايا والسجناء وأعضاء من الخمير الحمر وجمع صورا للضحايا والسجناء ومعلومات جغرافية حيوية عن أعضاء الخمير الحمر. وقد وفر عمل المركز كثير من الأدلة المقدمة أمام الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

برامج التعويضات

قد تؤسس الدول برنامجا للتعويضات من أجل تقدير الضرر الذي عانى منه الضحايا. وقد تكون تلك التعويضات مالية أو غير مالية. على سبيل المثال، يتم منح تعويضات أخلاقية أو جماعية في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا إذا وجد أحد المتهمين مذنبا، كشكل من الاعتراف بالضرر الذي عانت من الأطراف نتيجة للجرائم المرتكبة. ويجب تقديم طلبات التعويضات في مستند موحد من خلال الأطراف المدنية في قضية ما وإدراج بيان محدد للتعويضات المطلوبة مع شرح لكيفية تناول التعويضات للضرر الذي عانى

منه الضحايا وكيف ينبغي تنفيذ التعويضات. وتستطيع الدائرة تقرير ما إذا كانت تكاليف تنفيذ التعويضات سيتحملها المدعى عليه أو من خلال مصادر تمويل خارجية.

تختار بعض الدول منح تعويض بدون تصنيفه على أنه منحة أو تعويض مالي. على سبيل المثال، فعلى الرغم من أن المحكمة الخاصة لسيراليون ليس لديها الصلاحيات لتخصيص تعويضات، إلا أن الضحايا أو من ينوب عنهم قد يطلب تعويضات من الجناة عبر المحاكم الخاصة لسيراليون وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية لعام 1965. ويقوم أمين السجل بالمحكمة الخاصة لسيراليون بإخطار الضحايا الذين تأثروا بالإدانة حتى من كانوا خارج سيراليون. والضحايا الذين من خارج سيراليون يجب عليهم استعمال محاكمهم المحلية من أجل طلب التعويضات، بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة. ومع هذا، يعتبر حكم المحكمة الخاصة لسيراليون بإدانة المتهم نهائياً وملزماً لأغراض التعويضات والمطالبات أينما تم ذلك. وتتبع المحكمة الخاصة في لبنان قواعد مماثلة ولا يتم السماح بتخصيص تعويضات على الرغم من حقيقة أن الضحايا قادرون على المشاركة في الإجراءات. ومع هذا، ففي حالة الإدانة، ستقدم المحكمة الخاصة في لبنان نسخة معتمدة للضحايا من القرار والتي يتم تقديمها أمام محكمة محلية لطلب التعويض.

الخاتمة

هناك العديد من العوامل التي يجب تناولها عند إنشاء محكمة مختلطة. فمدى التدويل، سواء في شروط تكوين المحكمة أو تطبيق القانون الدولي، هو أمر رئيسي في إنشاء إطار هيكلي للمحكمة. وعلاوة على هذا، فالمهمة الواضحة لتأسيس اختصاص مؤقت للمحكمة تسهم في كفاءة إجراء الجلسات. وقد تتم حماية حقوق المتهمين من أجل تحقيق أدنى معايير حقوق الإنسان الدولية. وأينما ما كانت الآلية المستخدمة لمساءلة الجناة عن الانتهاكات التي ارتكبوها، فمن المهم أن توازن الآلية بين ضمان حقوق المتهمين والعدالة والمصالحة بالنسبة للضحايا والمجتمع.